ميثاق حماية وإدارة
التراث الأثري ١٩٩٠

من إعداد اللجنة الدولية لإدارة الآثار
تراث (اللجنة العلمية الدولية المعنية بإدارة التراث الاثري) التي وافقت عليها الجمعية العامة التاسعة في لوزان ١٩٩٠

مقدمة

من المعترف به على نطاق واسع أن معرفة وفهم الأصول والتنمية للمجتمعات الانسانية ذات أهمية أساسية للإنسانية في التعرف على ثقافتها وجذورها الاجتماعية.
يشكل التراث الأثري السجل الأساسي للأنشطة الانسانية السابقة. لذلك فإن حمايتها وإدارتها السليمة ضروريان لتمكين علماء الآثار وغيرهم من العلماء من دراستها وتفسيرها نيابة عن الأجيال الحالية والمقبلة ولصالحها.
لا يمكن أن تستند حماية هذا التراث إلى تطبيق التقنيات الأثرية وحدها. بل يتطلب قاعدة أوسع من المعرفة والمهارات المهنية والعلمية. بعض عناصر التراث الأثري هي مكونات للهياكل المعمارية وفي مثل هذه الحالات يجب حمايتها وفقًا لمعايير حماية هذه الهياكل المنصوص عليها في ميثاق البندقية لعام ١٩٦٦ بشأن الحفاظ على المعالم، والمواقع، واستعادتها وترميمها. تشكل العناصر الأخرى للتراث الأثري جزءًا من التقاليد الحية للشعوب الأصلية، وبالنسبة لهذه المواقع والمعالم الأثرية، تعد مشاركة المجموعات الثقافية المحلية أمرًا ضروريًا لحمايتها والحفاظ عليها.
لهذه الأسباب وغيرها، يجب أن تستند حماية التراث الأثري إلى التعاون الفعال بين المهنيين من العديد من التخصصات. كما يتطلب تعاون السلطات الحكومية، والباحثين الأكاديميين، والمؤسسات الخاصة أو العامة، وعامة الناس. لذلك يضع هذا الميثاق المبادئ المتعلقة بالجوانب المختلفة لإدارة التراث الأثري. وتشمل هذه مسؤوليات السلطات العامة والمشرعين، والمبادئ المتعلقة بالأداء المهني لعمليات الجرد، والمسح، والتنقيب، والحفر أو التوثيق، والبحث، والصيانة، والحفظ، و المحافظة، وإعادة الإعمار، والمعلومات، والعرض، والوصول العام، واستخدام التراث ، وتأهيل المهنيين العاملين في حماية التراث الأثري.
وقد استلهم هذا الميثاق من نجاح ميثاق البندقية كموجه ارشادي ومصدر أفكار لسياسات وممارسات الحكومات وكذلك العلماء والمهنيين.
ويتعين أن يعكس الميثاق مبادئ أساسية ومبادئ توجيهية ذات صلاحية عالمية. ولهذا السبب لا يمكنها أن تأخذ في الاعتبار المشاكل والإمكانيات المحددة للمناطق أو الدول.

ولذلك ينبغي استكمال الميثاق على الصعيدين الإقليمي والوطني بمبادئ اساسية ومبادئ توجيهية أخرى لتلبية هذه الاحتياجات.

مقدمة وتعريف
البند الأول:

التراث الأثري هو جزء من التراث المادي الذي توفر منه الطرق الأثرية معلومات أولية. وهي تشمل جميع بقايا الوجود الانساني وتتألف من أماكن تتعلق بجميع مظاهر النشاط الانساني، والهياكل الانشائية المهجورة، والبقايا من جميع الأنواع (بما في ذلك المواقع الجوفية وتحت الماء)، إلى جانب جميع المواد الثقافية المنقولة المرتبطة بها.
سياسات الحماية المتكاملة
البند الثاني:

التراث الأثري مورد ثقافي هش وغير متجدد. لذلك يجب التحكم في استخدام الأراضي وتطويره من أجل تقليل تدمير التراث الأثري.
يجب أن تشكل سياسات حماية التراث الأثري جزءًا لا يتجزأ من السياسات المتعلقة باستخدام الأراضي وتطويرها وتخطيطها وكذلك السياسات الثقافية والبيئية والتعليمية.
يجب أن تبقى سياسات حماية التراث الأثري قيد المراجعة المستمرة، حتى تظل محدثة.
يجب أيضا أن يشكل إنشاء المحميات الأثرية جزءًا من هذه السياسات.
يجب أن تشكل سياسات حماية التراث الأثري جزءًا كبيرا من السياسات المتعلقة باستخدام الأراضي وتطويرها وتخطيطها وكذلك السياسات الثقافية والبيئية والتعليمية. يجب أن تبقى سياسات حماية التراث الأثري قيد المراجعة بشكل مستمر حتى تظل محدثة. يجب أن يشكل إنشاء المحميات الأثرية جزءًا من هذه السياسات.
ينبغي تكامل حماية التراث الأثري في سياسات التخطيط على الصعيد الدولي، والوطني، والإقليمي والمحلي. ويجب أن تشكل المشاركة النشطة لعامة الجمهور جزءا من السياسات الرامية إلى حماية التراث الأثري. وهذا أمر أساسي عندما يتعلق الأمر بتراث الشعوب الأصلية. ويجب أن تستند المشاركة إلى الحصول على المعارف اللازمة لاتخاذ القرارات. ولذلك فإن توفير المعلومات للعامة عنصر هام في الحماية المتكاملة.
التشريعات والاقتصاد
البند الثالث:

يجب اعتبار حماية التراث الأثري التزامًا أخلاقيًا يقع على عاتق الانسانية جمعاء إنها أيضًا مسؤولية عامة جماعية. يجب الاعتراف بهذا الالتزام من خلال التشريعات ذات الصلة وتوفير الأموال الكافية للبرامج الداعمة اللازمة للإدارة الفعالة للتراث.

التراث الأثري مشترك بين جميع المجتمعات الانسانية، وبالتالي يجب أن يكون من واجب كل دولة ضمان توفر الأموال الكافية لحماية التراث الاثري.
يجب أن توفر التشريعات الحماية للتراث الأثري الذي يتناسب مع احتياجات وتاريخ وتقاليد كل دولة ومنطقة، مع توفير الحماية في الموقع واحتياجات البحث.
يجب أن يستند التشريع إلى مفهوم التراث الأثري باعتباره تراثًا للبشرية جمعاء ولمجموعات من الشعوب، ولا يقتصر على أي فرد أو أمة.
يجب أن تحظر التشريعات التدمير، أو التدهور، او التعديل، أو التغيير من خلال تغيير أي موقع أو معلم أثري أو محيطه دون موافقة السلطة الأثرية ذات الصلة.
يجب أن تتطلب التشريعات من حيث المبدأ تحقيقًا وتوثيقًا أثريًا كاملاً في الحالات التي يُسمح فيها بتدمير التراث الأثري.
يجب أن تتطلب التشريعات من حيث المبدأ تحقيقًا وتوثيقًا أثريًا كاملاً في الحالات التي يُسمح فيها بتدمير التراث الأثري.
يتطلب وينص التشريع على صيانة وإدارة وحفاظ التراث الأثري بشكل سليم. يجب تحديد عقوبات قانونية مناسبة فيما يتعلق بانتهاكات تشريعات التراث الأثري.
إذا كان التشريع يوفر الحماية فقط لعناصر التراث الأثري المسجلة في قائمة جرد قانونية انتقائية، فينبغي توفير الحماية المؤقتة للمواقع والآثار غير المحمية أو المكتشفة حديثًا حتى يمكن إجراء تقييم أثري.
تشكل مشاريع التنمية أحد أكبر التهديدات المادية للتراث الأثري. إن واجب المطورين في ضمان إجراء دراسات تأثير التراث الأثري قبل تنفيذ مخططات التنمية، يجب أن يتجسد في التشريع المناسب، مع اشتراط تضمين تكاليف هذه الدراسات في تكاليف المشروع. كما يجب وضع المبدأ في التشريع الذي ينص على وجوب تصميم مخططات التنمية بطريقة تقلل من تأثيرها على التراث الأثري.

المسح او الاستطلاع
البند الرابع:

يجب أن تقوم حماية التراث الأثري على أكمل معرفة ممكنة بمداها وطبيعتها. لذلك فإن المسح العام للموارد الأثرية هو أداة عمل أساسية في تطوير استراتيجيات لحماية التراث الأثري. وبالتالي يجب أن يكون المسح الأثري التزامًا أساسيًا في حماية وإدارة التراث الأثري.
في الوقت نفسه، تشكل قوائم الجرد قواعد بيانات الموارد الأولية للدراسات والبحوث العلمية. لذلك ينبغي اعتبار تجميع قوائم الجرد عملية حركية بصورة مستمرة. ويترتب على ذلك أن قوائم الجرد يجب أن تشتمل على معلومات على مستويات مختلفة من الأهمية والموثوقية، حيث يمكن حتى للمعرفة السطحية أن تشكل نقطة البداية لتدابير الحماية.

التحقيق
البند الخامس:

تعتمد فهمنا للتراث الأثري بشكل أساسي على البحث العلمي، حيث يشمل ذلك مجموعة واسعة من الأساليب من التقنيات غير المدمرة، بدءًا من أخذ العينات وصولاً إلى التنقيب الشامل. يجب أن يكون المبدأ الرئيسي هو عدم تدمير الأدلة الأثرية إلا إذا كان ذلك ضرورياً لتحقيق الأهداف الوقائية أو العلمية.
في هذا السياق، يُشجع على استخدام التقنيات غير المدمرة، مثل المسح الجوي والأرضي، وأخذ العينات في قدر الإمكان، بدلاً من التنقيب الكامل. عمليات الحفر يجب أن تتم بعناية في المواقع المهددة بالتنمية أو التغييرات في استخدام الأراضي، وذلك لتجنب فقدان المعلومات والتلف الكامل للموقع.
القرار بالتنقيب يجب أن يتم بعد دراسة دقيقة، حيث يتعين إجراء أعمال الحفر في المواقع المهددة بالتدهور أو التنمية أو التنقيب غير المشروع. قد يكون هناك استثناءات في حالات معينة، ولكن يتعين أن يكون هناك تقييم علمي شامل لأهمية الموقع قبل القيام بعمليات الحفر.
يجب أن يتم التنقيب جزئيًا في بعض الحالات، مع ترك جزء غير متضرر لإمكانية البحث في المستقبل. يجب توثيق نتائج التنقيب في تقارير متفق عليها على المستوى العلمي وتضمينها في قوائم الجرد المتاحة للجمهور. يجب أن يتم التنقيب وفقًا لمبادئ يونسكو والمعايير المهنية المتفق عليها دوليًا ووطنيًا.

الصيانة والحفاظ
المبدأ السادس:

يجب أن يكون الهدف العام لإدارة التراث الأثري هو المحافظة على المعالم والمواقع في موقعها الطبيعي، بما في ذلك الحفاظ السليم على المدى الطويل ومعالجة جميع السجلات والمجموعات ذات الصلة وما إلى ذلك. أي نقل لعناصر التراث إلى مواقع جديدة يمثل انتهاكًا للمبدأ للحفاظ على التراث في سياقه الأصلي. يؤكد هذا المبدأ على الحاجة إلى الصيانة والحفاظ والإدارة المناسبة. كما يؤكد المبدأ القائل بأنه لا ينبغي كشف التراث الأثري عن طريق التنقيب أو تركه مكشوفًا بعد التنقيب إذا كان لا يمكن ضمان توفير الصيانة والإدارة المناسبة له بعد التنقيب.
يجب السعي بنشاط وتشجيع الالتزام والمشاركة المحلية كوسيلة لتعزيز الحفاظ على التراث الأثري. هذا المبدأ مهم بشكل خاص عند التعامل مع تراث الشعوب الأصلية أو

الجماعات الثقافية المحلية. وقد يكون من المناسب في بعض الحالات تكليف السكان الاصليين بمسؤولية حماية وإدارة المواقع والمعالم الأثرية.
ونظرا للقيود الحتمية في الموارد المتاحة، سيتعين القيام بالصيانة النشطة على أساس انتقائي. ولذلك ينبغي تطبيقه على عينة من تنوع المواقع والآثار، استنادا إلى تقييم علمي لأهميتها وطابعها التمثيلي، وألا يقتصر على المعالم الأثرية الأكثر بروزا وجاذبية بصريا.
يجب تطبيق المبادئ ذات الصلة لتوصيات اليونسكو لعام ١٩٥٦ فيما يتعلق بالصيانة والحفاظ على التراث الأثري.

العرض والمعلومات وإعادة البناء

المبدأ السابع:

يعد عرض التراث الأثري للجمهور طريقة أساسية لتعزيز فهم أصول المجتمعات الحديثة وتطورها. وهي في نفس الوقت أهم وسيلة لتعزيز فهم الحاجة إلى حمايتها.
وينبغي النظر إلى التفسير والمعلومات على أنهما تفسير شائع لحالة المعرفة الراهنة، ولذلك يجب تنقيحهما مرارا وتكرارا. وينبغي أن يراعي النهج المتعددة الأوجه لفهم الماضي.
تخدم عمليات إعادة البناء وظيفتين هامتين: البحث العلمي التجريبي والتفسير. ومع ذلك، ينبغي تنفيذها بحذر شديد، لتجنب الإخلال بأي أدلة أثرية باقية، ويجب أن تأخذ في الاعتبار الأدلة من جميع المصادر من أجل تحقيق المصداقية. وحيثما كان ذلك ممكنا ومناسبا، لا ينبغي بناء عمليات إعادة البناء فورا على الرفات الأثرية، وينبغي التعرف عليها على هذا النحو.

المؤهلات المهنية

البند الثامن:

تعد المعايير الأكاديمية العالية في العديد من التخصصات المختلفة ضرورية في إدارة التراث الأثري. لذلك يجب أن يكون تدريب عدد كاف من المهنيين المؤهلين في مجالات الخبرة ذات الصلة هدفًا مهمًا للسياسات التعليمية في كل بلد. تتطلب الحاجة إلى تطوير الخبرة في بعض المجالات المتخصصة للغاية تعاونًا دوليًا. يجب وضع معايير التدريب المهني والسلوك المهني والمحافظة عليها.
يجب أن يأخذ هدف التدريب الأثري الأكاديمي في الاعتبار التحول في سياسات الحفاظ من التنقيب إلى المحافظة في الموقع. كما ينبغي أن يأخذ في الاعتبار حقيقة أن دراسة تاريخ الشعوب الأصلية مهم في المحافظة على التراث الأثري وفهمه عن دراسة المعالم والمواقع البارزة.

حماية التراث الأثري هي عملية تطور بصورة حركية مستمر. لذلك ينبغي إتاحة الوقت للمهنيين العاملين في هذا المجال لتمكينهم من تحديث معارفهم. يجب تطوير برامج تدريب الدراسات العليا مع التركيز بشكل خاص على حماية وإدارة التراث الأثري

التعاون الدولي
البند التاسع:

التراث الأثري هو التراث المشترك للإنسانية جمعاء. لذلك فإن التعاون الدولي ضروري في التطوير والحفاظ على المعايير في إدارتها.
هناك حاجة ملحة لإنشاء آليات دولية لتبادل المعلومات والخبرات بين المهنيين الذين يتعاملون مع إدارة التراث الأثري. وهذا يتطلب تنظيم المؤتمرات والندوات وورش العمل وما إلى ذلك على المستويين العالمي والإقليمي، وإنشاء مراكز إقليمية للدراسات العليا. يجب على الايكوموس، من خلال مجموعاتها المتخصصة، تعزيز هذا الجانب في تخطيطها على المدى المتوسط والطويل. كما يجب تطوير التبادل الدولي للموظفين المحترفين كوسيلة لرفع معايير إدارة التراث الأثري .يجب تطوير برامج المساعدة الفنية في مجال إدارة التراث الأثري تحت رعاية الايكوموس.